المبادرة الفرنسية فى الميزان

د.ذياب عيوش

منذ أيام ووسائل الإعلام تتحدث عن مبادرة فرنسية لحل الصراع العربي – الإسرائيلي،في الوقت الذي قرأنا وسمعنا فيها عن ردود الفعل الفلسطينية والعربية والدولية والتي غلب عليها طابع الأمل والرجاء في أن تكون هذه المبادرة قادرة على تحقيق ما لم تحققه الجهود الدولية والمفاوضات الثنائية السابقة التي أشرفت عليها الولايات المتحدة الأمريكية.

لم يذكر أحد أن توقيت طرح الحلول لقضيتنا الفلسطينية، في الظروف التي تمر بها أمتنا العربية والإسلامية في معظم أقطارها في هذه الأيام، هو طرح خطير وغير ملائم بالمطلق، ولم يذكر أحد أن المبادرة، وان بدت فرنسية بالشهرة، فإنها أمريكية – بريطانية – فرنسية في الجوهر والنسج !

وفي ضوء المقتطفات التي نشرتها وكالة " معا" الإخبارية يوم الخميس الموافق ٢ /٦ /٢٠١٦م ، نقلا عن صحيفة " هارتس" الإسرائيلية حول الوثيقة الفرنسية الخاصة بالمبادرة، وفي ضوء التحليل العلمي الموضوعي لما جاء في الوثيقة، يمكن القول ، للوهلة الأولى،أن الوثيقة الفرنسية قد لا تخلو من أفكار يمكن قبولها واتخاذها نقطة مهمة لفتح ملف الصراع السابق الذكر من جديد ولتصويب الأخطاء والخطايا التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني بعد الحرب العالمية الأولى وحتى اليوم، ولكن المتمعّن بهذه الأفكار وما يقيّدها من محددات ومتطلبات تجعل منها أفكارا استثنائية بالمقارنة مع الأفكار الرئيسة التي تتضمنها.

ففي جانبها الايجابي، تعرض الوثيقة مبادرة دولية للمفاوضات على الملفات النهائية بين (إسرائيل) والفلسطينيين في فترة قصيرة ومكثّفة، تقوم على المبادئ الدولية كأساس للمفاوضات التي يجب أن تتم في المستقبل بهدف إنهاء الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني، وتشير إلى أن دبلوماسيين وذوي خبرات دولية سيقومون بالتجهيز للقاء وزراء خارجة ٢٨ دولة المنعقد يوم الجمعة الموافق ٣ /٦ /٢٠١٦.كما توضّح الوثيقة أن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني "هو لب الصراع في الشرق الأوسط وأنه سبب العنف والتطرّف ، وأن حل الدولتين هو الممكن عمليا وهو القادر على حل الصراع"،وأن " الاستمرار في بناء المستوطنات يهدد بناء الدولتين.

وعندما نتوقف عند الجانب الآخر للوثيقة، نرى أن المبادئ السابقة قد نسفت من أساسها وكأنها تحمل في طياتها بذور فنائها للأسباب الآتية:

١) تذكر الوثيقة أن الصراع في الشرق الأوسط هو سبب العنف والتطرفأ ولكنها لم تذكر أن الاحتلال الإسرائيلي للأرض العربية الفلسطينية وبيت المقدس هو المولّد الحقيقي للصراع والعنف والتطرّف، بدلالة أن اليهود الذين كانوا يعيشون في فلسطين، قبل احتلالها من اليهود الصهاينة الوافدين إليها من الخارج عام ٤٨ ، كانوا مواطنين عاديين يعيشون بأمن وسلام بين العرب.

٢) وجاء في الوثيقة أن الاستمرار في الاستيطان يهدد بناء الدولتين وهذا صحيح، ولكنها لم تذكر أن وجود المستوطنات والمستوطنين على أرض الضفة الغربية، وعدم عودة اللاجئين الفلسطينيين وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، إلى ديارهم وممتلكاتهم التي أخرجوا منها عام ٤٨ ،هو الذي يعمل على تعطيل الحل واستدامة الصراع.

٣) تشترط الوثيقة أن تكون الرباعية الدولية مرجعية أساسية في التهيئة لعودة المفاوضات وتنفيذ المبادرة الفرنسية، علما أن الرباعية فشلت فشلا ذريعا منذ تأسيسها وبقيت رهينة للأطروحات الإسرائيلية غير المقبولة وبقيت رهينة بشكل مباشر أو غير مباشر للمواقف المتحيزة ضدنا والتي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية وطوني بلير.

٤) لم توضّح الوثيقة طبيعة حل الدولتين بدقة وما إذا كان الحل وفق القرار ١٨١ أو القرار ٢٤٢، أو القرار ٣٣٨ ، ولم تشر إلى حدود كل من الدولتين ، أو إلى القوانين أو القرارات الدولية التي ستكون المرجعية النهائية للحدود المرتقبة، ولم تشر إلى الجاني والضحية وتعاملت مع موضوع الصراع السياسي بينهما وكأنه نزاع عادي بين طرفين متخاصمين.

٥) تدعو الوثيقة الفرنسية إلى التوصّل لاتفاق سلام " فقط عن طريق المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين ... وأن استمرار المفاوضات بين الطرفين يجب أن يكون هو الأهم" .وبهذا قللت الوثيقة من أهمية المؤتمر الدولي وأعادت الأمور إلى المربع الأول للمفاوضات الثنائية العبثية التي أنكرت علينا (إسرائيل) فيها كل حقوقنا المشروعة وأعاقت كل الحلول العادلة الممكنة.

٦) تدعوا الوثيقة المجتمع الدولي إلى التمسك بالرؤية الأمريكية في طرح الحلول، وتتناسى أن هذه الرؤية قاصرة ومنحازة وفاشلة بعد أن عجزت الولايات المتحدة، ولو ظاهريا، في تحقيق أي تقدم في الحل رغم رعايتها المنفردة للمفاوضات العربية – الإسرائيلية على مدار ما يزيد عن عشرين عاما. ونعتقد أن الدعوة إلى التقيّد بالرؤية الأمريكية هو بمثابة وضع العربة أمام الحصان.

> **تذكر الوثيقة أن الصراع في الشرق الأوسط هو سبب العنف والتطرفأ ولكنهالم تذكر أن الاحتلال الإسرائيلي للأرض العربية الفلسطينية وبيت المقدس هو المولّد الحقيقي للصراع والعنف والتطرّف**

وهكذا لست أدري ما الذي تركته وثيقة المبادرة من أمل ، وهي لم تشر من قريب أو بعيد إلى دعوة المجتمع الدولي بصراحة إلى إزالة الظلم التاريخي الواقع على شعبنا والذي كانت من صناعه ومهندسيه. قال الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون في لقاء بباريس، " إن العقبات التي تعترض السلام في الشرق الأوسط واضحة، وتشمل الإرهاب والعنف والتحريض، وأيضا المشروع الاستيطاني الجاري، وعدم وجود وحدة بين غزة والضفة الغربية إلاّ أنه في الوقت نفسه، " حث القيادة الفلسطينية على محاربة "العنف والتحريض" بشكل لا لبس فيه، وإدانة جميع "أعمال الإرهاب" بوضوح" . وهذا يعني أنه قصد بكلماته عن " الإرهاب والعنف والتحريض" الجانب الفلسطيني دون غيره وفشل في الوقوف عند احتلال الأرض الفلسطينية عام ٤٨ وما تبعه من احتلال لبقية الأرض الفلسطينية عام ٦٧ ،كسبب رئيس للمعضلة القائمة، مما يشير إلى استمرار التعامي عن السبب الحقيقي وراء الصراع المستمر في فلسطين وما حولها والى عدم الجرأة على طرح أفكار نوعية منصفة للفلسطينيين، والى ما تذكره وكالات الأنباء عد دور أمريكي خطير مفاده أن " الولايات المتحدة "اختطفت مؤتمر باريس وفرضت برنامج إسرائيل على الحضور" .

jadl@albiladdaily.com

يتم إرسال مقالات الكتاب على العنوان أعلاه

سداد ديون السجناء

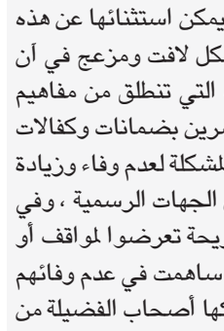

محمد حامد الجحدلي

في مثل هذه الأيام المباركة من كل عام ، ينتظر الكثير من سجناء الحق العام ، صدور الأوامر السامية للإفراج عنهم ، ليشاركوا أسرهم صيام الشهر الكريم ، ومن ثمَّ المشاركة بفرحة عيد الفطر المبارك ، بعد تسديد ما عليهم من ديون لصالح الغير ، لأسباب ثبت عجزهم للوفاء بهذه الالتزامات في حينها ، وعلى إثر ذلك يتم تشكيل لجان قضائية وأمنية ، وعضوية وكالة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ، لدراسة وتمحيص ملفات هؤلاء السجناء والمعسرين ، والتأكد من عجزهم عن تسديد الديون المعلقة ، وهي من القضايا التي تشكل عبئا وظيفيا على الجهات واللجان المعنية ، وتعدد الأسباب والمسببات التي أدت لتراكم هذه الديون ، واتخاذ الجهات المسؤولة قرارات حاسمة بأمر حجزهم وإيقافهم ، حتى تسديد المبالغ المستحقة ، وقد يلجأ بعض أسر السجناء والمعسرين إلى الجمعيات الخيرية ، للمساهمة في تسديد هذه الديون ، وكذلك اللجوء لبعض وجهاء المجتمع بطلب المساعدة ، أو التخفيف من أصول هذه المديونيات ، قد تجد الاستجابة من أصحاب الديون أو الرفض ، باعتبار أن هذه الديون تخضع في الأساس ، لمدى جدية المدين في السداد أو تعنته ، وقد يفرط الدائنون في مستحقاتهم إما لجهلهم عن الأنظمة أو لعفويتهم ، وكل هذه الفرضيات لا يمكن استثنائها عن هذه الإشكالية ، التي كثرت في الأونة الأخيرة بشكل لافت ومزعج في آن واحد ، ولعل البعض بادر ببعض المقترحات التي تنطلق من مفاهيم إنسانية ، ومنها إطلاق سراح السجناء والمعسرين بضمانات وكفالات من قبل أشخاص موثوق فيهم ، بينما تتكرر المشكلة لعدم وفاء وزيادة مماطلة هؤلاء السجناء بما تم الاتفاق عليه لدى الجهات الرسمية ، وفي الصورة المقابلة نجد أن بعض أفراد هذه الشريحة تعرضوا لمواقف أو خسائر ، أدت لوقوعهم في هذه الإشكاليات ، ساهمت في عدم وفائهم بتسديد ما عليهم من ديون ، هذه البوادر يُدركها أصحاب الفضيلة من رجال القضاء ، وكذلك رجال الأمن واللجان المختصة ، بحيث يمكن تصنيفهم وفق معطيات قضاياهم ومدى مصداقية الظروف التي مرت بهم ، وفي رأيي الخاص أن الحد من المشكلة يتطلب إجراء دراسات وبحوث ، ترصد لها ميزانيات تناسب الأبعاد الاجتماعية تقوم بها مراكز علمية متخصصة ، منعا لمزيد من تفاقم المشكلة وإضاعة الوقت في مسائل كان يجب حسمها مسبقا.

تدعو شركة الباحة للاستثمار والتنمية مساهميها إلى حضور اجتماع الجمعية العامة العادية (الاجتماع الثاني)

يدعو مجلس إدارة شركة الباحة للاستثمار والتنمية السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية المقرر عقدها بمشيئة الله تعالى في الباحة بمدينة بلجرشي المنطقة الصناعية مقر الشركة في تمام الساعة العاشرة مساءً بتاريخ ١٤-٠٩-١٤٣٧ الموافق ١٩-٠٦-٢٠١٦ وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي: -

١. التصويت على القوائم المالية للعام المالي المنتهي في ٢٠١٥/١٢/٣١م.
٢. التصويت على تقرير مُراجع حسابات الشركة عن السنة المالية المُنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١م.
٣. التصويت على تقرير مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٥/١٢/٣١م.
٤. التصويت على إبراء ذمة مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٥/١٢/٣١م.
٥. التصويت على تعيين مُراجع الحسابات للشركة من بين المرشحين من قبل لجنة المراجعة لمراجعة القوائم المالية للسنة المُنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م والبيانات المالية الربع سنوية لعام ٢٠١٦م والربع الأول لعام ٢٠١٧م وتحديد أتعابه.

علماً بأن الاجتماع الثاني سيكون صحيحاً أياً كان عدد الأسهم الممثلة فيه، ولكل مساهم حق الحضور لاجتماع الجمعية العامة، ويرجى من المساهمين الذين يتعذر حضورهم في الموعد المحدد ويرغبون في توكيل غيرهم (من غير أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة) أرسال التوكيلات اللازمة مصدقة من الغرفة التجارية أو من أحد البنوك أو جهة العمل، وإرسالها على عنوان شركة الباحة للاستثمار والتنمية – منطقة الباحة – بلجرشي - المنطقة الصناعية (ص - ب ٤٤٨ بلجرشي ٢٢٨٨٨) أو على فاكس الشركة رقم (٠١٧-٧٢٢٤٤٤٥) وللاستفسار يرجى الاتصال ٠١٧٧٢٢٣٣٣٣ والله الموفق.

نمـــوذج تـوكـيـل

السادة / شركة الباحة للاستثمار والتنمية المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أنا المساهم / .....الموقع أدناه (الاسم رباعياً / أو اسم الشركة أو المؤسسة كما هو في سجلها التجاري / المدني) بموجب .....رقم .....وتاريخ.....هـ وبصفتي أحد المساهمين بشركة الباحة للاستثمار والتنمية والمالك لعدد .....سهم، قد وكلت: .....(الاسم رباعياً) السجل المدني رقم .....وهو / وهما من غير أعضاء مجلس الإدارة أو موظفي الشركة أو المكلفين بالقيام بصفة دائمة بعمل فني أو إداري لحسابه لينوب / لينوبا عني (منفردين أو مجتمعين) في حضور اجتماع الجمعية العامة العادية (الاجتماع الثاني) للشركة والمقرر عقدها في يوم الاحد ١٤/٠٩/١٤٣٧هـ الموافق ١٩/٠٦/٢٠١٦م والتصويت على بنود جدول أعمال الجمعية نيابة عني والتوقيع على كل المستندات المطلوبة والضرورية واللازمة لإجراءات الجمعية.

حررفي: ...../...../.....م الاسم.....التوقيع.....

الصفة .....التصديق .....

تدعو شركة الباحة للاستثمار والتنمية مساهميها إلى حضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية (الاجتماع الثاني)

يدعو مجلس إدارة شركة الباحة للاستثمار والتنمية السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية المقرر عقدها بمشيئة الله تعالى في الباحة بمدينة بلجرشي المنطقة الصناعية مقر الشركة في تمام الساعة الساعة العاشرة والنصف مساءً بتاريخ ١٤-٠٩-١٤٣٧ الموافق ١٩-٠٦-٢٠١٦ وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي: -

١. التصويت على حل الشركة قبل أجلها.
٢. التصويت على استمرار الشركة في ممارسة اعمالها وتفويض مجلس الإدارة باتخاذ الإجراءات اللازمة مع الجهات المختصة.
٣. التصويت على تعديل النظام الأساسي للشركة وذلك بما يتفق مع نظام الشركات الجديد ونموذج رقم (٤) الصادر بالقرار الوزاري رقم (١٨٣٧٩) وتاريخ ٠١/٠٦/١٤٣٧هـ.

علماً بأن الاجتماع الثاني سيكون صحيحاً إذا حضره عدد من المساهمين يمثل ربع رأس المال على الأقل. ولكل مساهم حق الحضور لاجتماع الجمعية العامة غير العادية، ويرجى من المساهمين الذين يتعذر حضورهم في الموعد المحدد ويرغبون في توكيل غيرهم (من غير أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة) أرسال التوكيلات اللازمة مصدقة من الغرفة التجارية أو من أحد البنوك أو جهة العمل، وإرسالها على عنوان شركة الباحة للاستثمار والتنمية – منطقة الباحة –بلجرشي- المنطقة الصناعية (ص - ب ٤٤٨ بلجرشي ٢٢٨٨٨) أو على فاكس الشركة رقم (٠١٧-٧٢٢٤٤٤٥) وللاستفسار يرجى الاتصال ٠١٧٧٢٢٣٣٣٣ والله الموفق.

نمـــوذج تـوكـيـل

السادة / شركة الباحة للاستثمار والتنمية المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أنا المساهم / .....الموقع أدناه (الاسم رباعياً / أو اسم الشركة أو المؤسسة كما هو في سجلها التجاري / المدني) بموجب .....رقم .....وتاريخ.....هـ وبصفتي أحد المساهمين بشركة الباحة للاستثمار والتنمية والمالك لعدد .....سهم، قد وكلت: .....(الاسم رباعياً) السجل المدني رقم .....وهو / وهما من غير أعضاء مجلس الإدارة أو موظفي الشركة أو المكلفين بالقيام بصفة دائمة بعمل فني أو إداري لحسابه لينوب / لينوبا عني (منفردين أو مجتمعين) في حضور اجتماع الجمعية العامة العادية (الاجتماع الثاني) للشركة والمقرر عقدها في يوم الاحد ١٤/٠٩/١٤٣٧هـ الموافق ١٩/٠٦/٢٠١٦م والتصويت على بنود جدول أعمال الجمعية نيابة عني والتوقيع على كل المستندات المطلوبة والضرورية واللازمة لإجراءات الجمعية.

حررفي: ...../...../.....م الاسم.....التوقيع.....

الصفة .....التصديق .....